

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠١٢

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٩٦

بإنشاء الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة

رئيس الجمهورية

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛  
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛  
وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء الهيئة العامة للموانئ  
البرية المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠٠٤ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

**قرر :**

( المادة الأولى )

يستبدل بنصى المادتين الثالثة والرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٩٦

المشار إليه النصان الآتيان :

**المادة الثالثة :**

للهيئة أن تباشر بنفسها أو بالاشتراك مع الغير الاختصاصات التي تكفل تحقيق  
الغرض الذى أنشئت من أجله ، ولها على الأخص ما يأتى :

- ١ - التنسيق بين الأنشطة الخاصة بالوحدات العاملة فى دائرة الموانئ البرية والجافة وذلك بتحديد علاقات تنظيمية واضحة بينها .
- ٢ - تنظيم حركة المركبات بأنواعها داخل الموانئ البرية والجافة وتنشيط الحركة والرقابة على معدلاتها .
- ٣ - تخطيط الممرات البرية والطرق والأرصفت وتجهيزها لضمان الاستخدام الأمثل لمناطق الموانئ البرية والجافة بما يلبي الاحتياجات الحالية والتوسعات المستقبلية .
- ٤ - إنشاء كافة منشآت الموانئ البرية والجافة وصيانتها وتوسعتها .
- ٥ - إحكام السيطرة الفنية على حركة المركبات لتجنب تكديس وتوقف وسائل النقل وتوفير العلامات الإرشادية والإضاءة ووسائل الاتصالات المختلفة لتحقيق هذه السيطرة .

- ٦ - وضع المخطط والبرامج التي تكفل التطوير المستمر للأداء بإدخال النظم الحديثة لإدارة الموانئ البرية والجافة ومتابعة المتغيرات التكنولوجية في هذا المجال .
- ٧ - وضع تعريفه الخدمات التي تؤديها الهيئة بعد اعتمادها من مجلس الوزراء ، وإبداء الرأي في الرسوم والعوائد التي تطبق في الميناء بمعرفة الجهات الأخرى المختصة بذلك قانوناً .
- ٨ - تبادل المعلومات مع مختلف الموانئ البرية والجافة داخلياً وخارجياً ومع الجهات الأخرى المعنية بشئون الموانئ في كل ما يتعلق بنشاط الهيئة .
- ٩ - تقديم الخدمات وإجراء الدراسات الاستشارية وإبداء المشورة الفنية للغير في كل ما يتعلق بإنشاء الموانئ أو استغلالها أو تشغيلها أو صيانتها أو تطويرها .
- ١٠ - الإشراف على أعمال الحراسة لمناطق الموانئ وملاحقتها ومداخلها وبصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتنظيم إجراءات الأمن والحراسة والسلامة المهنية وتحديد الجهات المختصة التي تتولاها والتنسيق بينها وبين الهيئة .
- ١١ - الإشراف الإداري على العاملين بأجهزة الدولة التي تباشر اختصاصاً مرتبطاً بالعمل في مناطق الموانئ البرية والجافة بالقدر اللازم لانتظام العمل بها .
- ١٢ - إنشاء شركات مساهمة مع شركاء آخرين بعد أخذ رأي وزارة الدفاع وموافقة وزير النقل وبعد موافقة مجلس الوزراء وذلك للقيام بالأعمال التي تدخل في نطاق أغراضها .
- ١٣ - إنشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات داخل الموانئ البرية والجافة ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة الترخيص للغير بإنشاء مخازن ومستودعات داخل هذه الموانئ وذلك في حدود الخطة الإنشائية العامة للميناء .
- ١٤ - القيام بعمليات الشحن والتفريغ والنقل الداخلي وتنظيم ذلك سواء بذاتها أو بواسطة الشركات التابعة لها أو عن طريق الغير .
- وتمارس الهيئة اختصاصاتها السابقة بالتنسيق مع الجهات المعنية .

#### المادة الرابعة :

يشكل مجلس إدارة الهيئة برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من :

رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

اثنين من شاغلي الوظائف القيادية بالهيئة .

مثل لكل من وزارات النقل - الدفاع - الداخلية - التنمية المحلية - المالية يختاره الوزير المختص .

مثل لهيئة الأمن القومي ، يختاره رئيس الهيئة .

ثلاثة من ذوي الخبرة في المجالات المتصلة بنشاط الهيئة ، يصدر باختيارهم قرار من وزير النقل .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو غيرهم من الجهات الأخرى دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

ويصدر بتحديد مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة قرار من وزير النقل بناءً على اقتراح مجلس الإدارة .

#### ( المادة الثانية )

تضاف مادتان جديدتان برقمي العاشرة مكرراً ، والثانية عشرة مكرراً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه نصهما الآتي :

#### المادة العاشرة (مكرراً) :

تحدد بقرار من رئيس الجمهورية الأصول الملوكة للدولة التي تؤول إلى الهيئة كموانى برية أو جافة ، وتقيم هذه الأصول لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير النقل ووزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية أو الوزير المختص ، وذلك وفقاً للقواعد المعمول بها في هذا الشأن .

#### المادة الثانية عشرة (مكرراً) :

لا يجوز لأى منشأة أو شركة أو فرد العمل داخل الموانى التي تديرها الهيئة إلا بترخيص منها ويصدر بتنظيم وتحديد إجراءات الترخيص قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة .

#### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ذى الحجة سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٦ نوفمبر سنة ٢٠١٢ م) .